



١٠٨ / م

شرح على جهة الوحدة . تأليف محمد أمين - كان حيا قبل ١٠١٣هـ . كتب في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٢٨ ق ١٥ س ١٩,٥×١٣سم

م ٦٧٢٩ / ١

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١-٢٨) ، خطها نسخ دقيق ، يليها أوراق بيضاء .

الظاهرية (الفلسفة والمنطق) : ٣٣

١- الفلسفة الاسلامية في العصور الوسطى أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ .

ف ١٢٦١ / ٢

---

١٠٨ / م

إيساغوجي ، تأليف أثير الدين الأبهري ، المفضل بن عمر -٦٦٣هـ . كتبت في القرن الثالث عشر الهجري تقديرا .

٦ ق ١٥ س ١٩,٥×١٣سم

م ٦٧٢٩ / ٢

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٣٢-٣٧) ، خطها نسخ دقيق ، طبع .

الأعلام ٨ : ٢٠٣ الازهرية ٣ : ٣٤٣

١- المنطق أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ .

ف ١٢٦١ / ٢

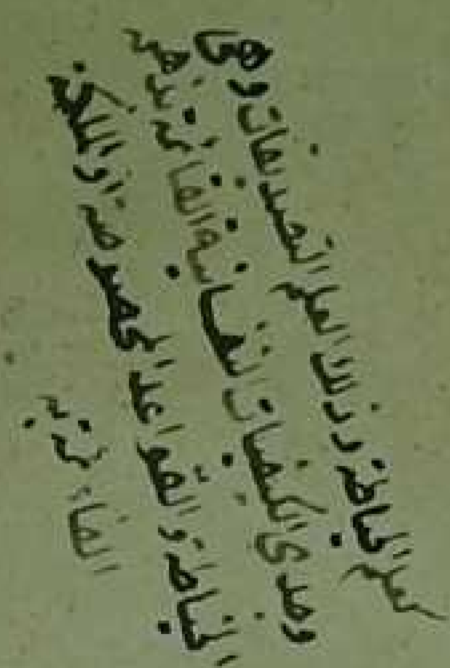


بسم الله الرحمن الرحيم

ان احسن ما يفتتح به المنطوق والكلام حمد الله الواحد
الذى برأ الانام ونصب جهات دالة على وحدته
على وجوه الدهور والاعوام وابهى ما يترنم به البلابل
فى الحدائق صلوة من جلت بدرر كلماته الرموز والدقائق
وهو محمد المبعوث بمعجزاته الباهرة الى كافة الخلائق
وبعد فهذه تحقيقات شريفة بعبارات رائقة
تسابق معانيها الاذهان بل تدقيقات غامضة
تعجب استماعها الاذان علقتها على المبحث المتداول
فيما بين المحصلين الموسوم بجهة الوحدة بين المتعلقين
المشتملة على اشارات الى لطائف مورد بلوح عليه
اثر الارتياب والمتضمنة على انتباه من هرام الكتاب

قوله تسابق صفة لعبارات وقوله معانيها فاعل تسابق
اى بعبارات رائقة تسابق معانى تلك العبارات الاذهان فبلها
اى تسبقها فاسمع عبارة الى ذهنك الا ومعناها
اسبق منها الى ذهنك وهذا اشارة الى ان المعانى
تصل الى الذهن قبل استقرار الالفاظ فيه
محمد صادق

اى تصل تلك المعانى الى الاذهان قبل وصول
العبارات اليها ويمكن ان يكون الاذهان فاعله
تسابق ومعانيها مفعوله قدم على الفاعل رعاية
سجع اى تدرك الاذهان معانى تلك العبارة
قبل ادراك العبارة بتمامها



الكتاب فقد كنت متكاثرا فى مطالعتها ومتجاهدا فى
مناظرتها فيها لم يكن شىء من رموزها ورفعت
الحجب والستائر من وجوه كنوزها واطلعت
فيها على نكات لا يهتدى اليها بدون المعالم
الالمعى ولا يسترشد بها الا الاوحدى فشمرت
عن ساق الجد لاستخراج نفائس درر وفد
احتجبت تحت جلابيب عباراته واستكشاف
عرائس غرر وقد استترت تحت براقع استعاراته
ضاما اليها ما سمعته من استاذنا المحقق ومحد
وسنا الموثوق بل علامة اوان ما من فوائده وجملة
ما ذكرنا من عوائده فجاء بحمد الله تعالى رسالة
جامعة لفوائد لم يسمع بمثلها الاذهان و
حاوية لفوائد لم يطمثهن انس قبلهم ولا جان
فان ردها الاغبياء فيتقبلها الاذكياء والله
التوفيق وبيده ازمة التحقيق اعلم ان

القوم قد اوردوا في اوائل كتب الفن بحثا طويلا و
بينوا فيه امورا ينبغي الشروع بالمقدمة وطولوا
فيه الكلام تطويلا يكاد يمتنع عن الاحاطة و
الضبط تسهيلا للمتعلم والمصنف رح تركها راسا
وقصر على ما هو المورد وما منه الى الايجاز وكون
كتابه للمبتدي الذي تحصيله قسري فلا ينفعه
في تحصيل البصيرة ولاما يوجب الرغبة بل غاية
امره ان يقتصر العلم على حفظ ما في الكتاب وان شاء
لما اراد ان يتبع اثر القوم تنبيها للفائدة اورد
ما هو ملخص ذلك البحث وليه فصدره بالامر
بالعلم اهتماما لشانه لكونه مناط تحقيق كلام
القوم فقال اعلم ايها الطالب المسترشد ان
من هو كل طالب كثرة اي امور متكثرة علما
كانت او غيره مدونة او غيرها كائنة تلك الكثرة
بحيث تنضبط اي تجمع تلك الكثرة مضبوطة

مضبوطة بحيث لا يشذ فيها ما يجب دخوله فيها
جهة وحدة اي جهة وامر صار سببا للوحدة
تلك الامور المتكثرة في ذواتها والمتعددة في
انفسها واستحق بسببها عدها شيئا واحدا
وتسميتها باسم واحد وان تفرزها بالتدوين
ان كانت من العلوم مثلا كل علم عبارة عن
المسائل المتكثرة المعدودة ومع ذلك قد
عدوه علما واحدا وسموه باسم واحد وافردوه
بالتدوين فلا شك ان هناك امرا ناسب تلك
الكثرة وترتبط به بعضها ببعض وبواسطة
استحق عدها علما واحدا فذلك الامر هو
جهة الوحدة بمعنى جهة صارت سببا للوحدة
الاعتبارية لتلك الامور المتكثرة فاضافة
الجهة الى الوحدة لامية من اضافة السبب
الى المسبب فقوله تنضبط بها صفة للمتكثرة

افتراد عن المسائل المتكثرة المجموعة من عدة علوم
متخالفة لانها وان كانت متشاركة في انها احكام
بامور على اخرى لكن تلك المشاركة ليست مما
يستحق بسببها عدة تلك المسائل علما واحدا
فمن هو طالب كثرة كذلك ان يتصور كلا منها
بخصوصها كما ان من هو كل طالب امر واحد
ان يتصور بخصوصه وقال ابونا واستادنا
صدر المحققين لا زال كاسمه صدرا للفحول مادام
المعقول ما من كثرة الا ولها جهة وحدة تضبطها
وتجعلها واحدا اعتباريا واقلها مشاركة الامور
في انها موجودة لكن منها ما اعتبر ضبط تلك الجهة
اياها كالمسائل المشاركة في امر يعتد به كالموضوع
والغاية ومنها ما لم يعتبر كالمسائل الكثيرة الغير
المشاركة في امر يعتد به فقوله تضبطها اشارة
الى جهة وحدة اعتبر ضبطها كما هو المتبادر لا الى

لا الى ما امكن ان يعتبر فيخرج المسائل المجموعة من العلوم
المشاركة المذكورة وان كانت جهة وحدة تضبطها
الا انها لم تعتبر لعدم كونها من امر يعتد به هذا الكلام
تحقيق لا ريب فيه الا انه مبني على ان جهة الوحدة الا
الذي صار سببا لوحدة الكثرة سواء استحسن
بسببها عدها شيئا واحدا اولا ولا شك انه لا يوجد
على هذا كثرة لا تضبطها جهة وحدة كالمسائل المذكورة
ومما يقضي منه العجب انه اراد بعضهم بالجهة ما ذكرنا
وقال مع ذلك ان قوله تضبطها قيد واقعي لا احترازي
اذ لا يوجد كثرة لا تضبطها جهة وحدة فاعرف وقد
اورد المقصد ومن لشرح الكتاب على قوله من
هو كل طالب كثرة انه لا يفيد المقصود وهو ان
من هو كل طالب المسائل المنطقية ان يعرفها بتلك
الجهة اذ الكثرة لكونها مهملة في قوة قولنا من هو
كل طالب بعض الكثرة فلا يفيد المقصود وهو

اذا اريد تعريف علم خاص فلا بد ان يؤخذ من جهة وحدة
فان تعددت وبان لا اخذ من كل جهة والموضوع اولى ان يؤخذ
تعريفه من حيث انه متكثر لم يحصل المطلوب اعني معرفة ما هو علم
واحد من حيث هو كذلك وايضا قد عرفت ان ذلك متعذر
او متعسر فالمأخوذ ان كان حقيقة شيء اسم ذلك العلم كان
حدا له حقيقيا اما بالمعنى المقابل اللفظي فلا يبالي بما يجيء
من التصريح بانه شيء ما ما ان كان تاما او ناقصا ان كان
بعضها والا فلا بد ان يشتمل المأخوذ تمييز تلك الحقيقة
لا فذه من جهة الوحدة الضابطة المميزة فيكون حدا له رسميا

فان قلت بعد ما كان ان كان حقيقة العلم قلت من حقيقة كما
عرفت مسائل كثيرة فاذ ذكرنا حدها انما يكون بتصور مفهومه
المسائل التي هي اجزاؤها وذلك بان تعد ثم فالمتصور
مدلول اسم العلم المطابقي وسماه الحقيقي الذي هو عارض
لمسائل باعتبار وحدتها في المأخوذ ان كان تفصيلا له كان
حدا له بحسب الاسم وان لم يكن رسما له بحسبه او ما يا لقياس
فلا يبالي فان بعض الافاضل ذكر ان ما هو من مقدمات الشروع
ليس الا رسم الحقيقة العلم ورسم بحد محقق المنتهى

الا بيان لبعض الحد ... تفصيل

ﻫ

ظاهر واستصعبوا الامر فيه فتشبثوا تارة بان التنوين
في الكثرة للعموم كما في تمرة خير من جرادة وتارة
بان المهملة عند علماء البلاغة قد يكون في قوة الكلية
دفعا للترجيح احد المتساويين على الآخر اقول هذا
بناء على ان يعتبر دخول كل على لفظ الطالب فقط
فيكون اضافته الى الكثرة لمجرد تعيين المضاف
من غير تعرض للشمول في المضاف اليه وجودا
وعدما واما اذا اعتبر دخول السور على مجموع
المضاف والمضاف اليه بان يعتبر الاضافة متقدما
على السور فيكون المعنى ان من هو كل طالب يصدق
عليه هذا المفهوم اي مفهوم طالب الكثرة على
قياس كل رجل يأتيني فله درهم لافادة المقصود
افادة ظاهرة هذا هو التحقيق وبالقول حقيق
ادنا اليه التمسك بحبل التوفيق فلا تصغ الى ما ورد
دوا فانه وقع فيه من قلة التدبر وتبعه الباقون لمنعهم

لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر وهم يحسبون صنعا
لبئس ما كانوا يصنعون لو كانوا يعلمون وبالجملة
المقصود انه يليق بحال كل من هو طالب الكثرة ولها
جهة تضبطها ضبطا معتبرا ان يعرفها اي تلك
الكثرة المضبوطة بتلك الجهة اولا اي يتصورها بخصوصها
بتعريف مأخوذ من تلك الجهة الضابطة لها فيحصل
للطالب العلم الاجمالي بتلك الكثرة ويكون بحيث يمتاز
عما عداها فالعلم الحاصل من تلك الجهة العلم الاجمالي
على الوجه الكلي اذ الكثرة لكونها جزئياته يتوقف تحصيلها
على الوجه الجزئي ومفصلة بالاحساس بها وبالمباشرة
بكل منها على حدة وذا على تقدير امكانه لا يكون الا
بعد الشروع في تلك الكثرة وتحصيل كل منها فكيف
يكون مقدمة الشروع فيها والى هذا المعنى اشارة
بقوله ويحصل الشعور بها اي العلم الاجمالي بتلك
الكثرة بتلك الجهة او بسبب تلك الجهة بتلك الكثرة

قبل الشروع فيها اي في تلك الكثرة والشروع في الشيء
المتلبس به وبجزء منه فضمير بها راجع الى الكثرة
والباء صلة الشعور فيكون على منوال الضمائر
الاتية لكن قولنا بتلك الجهة محذوف اعتمادا على ما
سبق ذكره او الضمير للجهة والباء سببية وصلة
الشعور مقدرة وهو قولنا بتلك الكثرة امر
التفكيك سهل وانما كان تصور الكثرة المضبوطة
بالجهة بخصوصها بتلك الجهة مع علم كل طالبها
اذ لولاها فاما ان لا يتصورها اصلا فيمتنع
طلبها اذ هو توجه النفس نحو الشيء وتوجه النفس
نحو المجهول من جميع الوجوه محال واما ان يتصورها
لكن لا بخصوصها بل بوجه شامل لها ولغيرها
فلا يتصور طلبها بخصوصها اذ الطلب لكونه
فعلا اختياريا لا يتصور بدون ارادة تتعلق
بخصوص المطلوب فلو لم يتصورها بخصوصها

بخصوصها بحيث تمتاز عما عداها بل بوجه عام لم
ينبعث منه شوق اليها بل الى فرد منه فلم يتميز عنده المطلوب
عن غيره فلا يتحقق ارادة تتعلق بخصوصها فيمتنع
الطلب بخصوصها ولئن اندفع الى طلبها من حيث
انها جزئية لذلك الوجه العام الشامل لها ولغيرها
فعسى ان يؤدي الطلب الى غيرها فيفوت ما يعنيه
ويضيع وقته فيما لا يعنيه واما ان يتصورها بخصوصها
لكن لا بتلك الجهة بل يتصور كل واحد من تلك الكثرة
بخصوصها فيعسر بل يتعذر لكثرتها بل لعدم تناهيها
فعلى هذا التحقيق قوله حتى يأمن اي الطالب
من فوات شيء مما يعنيه وهو ما يكون من الكثرة
المطلوبة ويأمن عن صرف الهمة وشطر من الزمان
الى ما لا يعنيه وهو ما لا يكون منها فيكون ثمة
ركب متن عمياء وخبط خبط عشواء فائدة وللامر
الثاني فيرد ان المناسب اما ذكر فوائد جميع [illegible]

والاقتصار على فائدة القسم الثالث وهو التفصي
والخلاص عن التصريح بالتعذر اذ النفي والاثبات
في الكلام المقيد يتوجهان الى القيد وهو ههنا
قوله بتلك الجهة الا ان يقال اذ التعذر مقصور على
بخصوصه يكون او فائدة معروفة في شرط الطلب
الذي تصور المطلوب فلم يحصل بعد فلا تصور
الفراغ منه الى تحصيل المطلوب فيفوت ما يعنيه و
هو المطلوب ويضيع وقته فيما لا يعنيه وهو شرط
المطلوب واذا تصور فيصرف شطرا من الزمان
الى تحصيل الشرط فربما لا يسع باقي ازمانه الى تحصيل
المطلوب او يمله تحصيل الشرط فيتقاعد عن
الطلب بعد الشروع فيفضي الى الفوات والضياع
واما بيان حصول الامن من الفوات والضياع
عند معرفتها بخصوصها بتلك الجهة فهو ان
من تصور مطلوبا على رسمه فقد تمكن تمكنا تاما

تاما من ان يعلم كل مسئلة يرد عليه انها منه ام لا بواسطة
حصول مقدمتين كليتين حاصلة من طرد التعريف وعكسه
بان يضمها الى صغرى سهلة الحصول فيحصل له مطلوب
به فبذلك يأمن من سلك طريقا لم يشاهده لكن عرفها
ما رآه فانه على بصيرة في سلوكه ومن هو ذلك الطالب
ايضا ان يعرف غايتها اي يصدق بترتب فائدة عليها
مختصة بها في اعتقاد الطالب معينة ومترتبة عليها
في الواقع ومعتدة بالنظر الى مشقة تعرض له في تحصيل
تلك الكثرة فيصدق بان الشيء الفلاني فائدتها
سواء كان ذلك التصديق جازما او غير جازم فالمعرفة
ههنا لكونها بمعنى التصديق لم يعطف قوله غايتها
على الضمير المنصوب في قوله ان يعرفها بل اعاده
تنبيها على ذلك وانما كان التصديق بتلك الفائدة لابد
كونه من هو الطالب اذ لو لم يصدق بفائدة كذا
فاما ان لا يصدق بفائدة فيه فيستحيل اقدامه

عليه والشروع فيه اذ الشروع لكونه فعلا اختياريا لا يمكن
بدون التصديق بفائدة فيه او يصدق بفائدة لكنه
لا يصدق لما يختص بها بان يصدق بان لها فائدة
على الوجه الكلي فيلزم الترجيح بلا مرجح اذ نسبة جميع شيء
مما يؤدي الى فائدة ما على سواء لحصول تلك الفائدة
مع كل منها فانبعاث الشيء الى واحد بخصوصه دون
واحد ترجيح بلا مرجح او يصدق بفائدة مختصة بها
لكنه لا يصدق بما هو متغير بان يصدق بان لها فائدة
تختص بها فلا ينبعث منه شوقا بعينها الى واحد
بخصوصه دون واحد لان اصل الفائدة مشتركة
بين جميع الافعال وبمجرد الاختصاص ليس امرا شوقيا
ينبعث الشوق لاجله اليه دون غيره واما كون تلك
الفائدة مترتبة عليها في الواقع ومعتقده بها فانما
هو ليزداد الطالب بعد الشروع جدا اي جده و
جهده على انه تمييز ونشاطا اي سروره تلذذه

تلذذه لوجدان بغيته ويعتقد حصوله مما شرع فيه
ولا يكون سعيه وكده عبثا وضلالا بلا فائدة في نظره
او عرفا اذ لو اعتقد بما لا يترتب عليه وبين ما حصل له
فيصير سعيه عبثا فلا فائدة في نظره فيقع الفتور في
سعيه ولو اعتقد بما لا يعتد به مما يترتب
عليه لعدم العرف كده فيه عبثا وبذلك يفتر جده
ويضعف همته فالعبث ما لا يترتب عليه فائدة
اصلا او يترتب عليه ما لا يعتد به ثم اعلم ان كل
امر يترتب على الفعل فهو من حيث انه على طرف الفعل
ونهايته يسمى غاية ومن حيث انه يترتب عليه ثمرته
ونتيجته يسمى فائدة فيهما يتغايران اعتبارا ويعمان
الافعال الاختيارية وغيرها لكن الفائدة منها
ما يكون حاملة للفاعل على الاقدام على الفعل فمن
حيث انها مطلوبة للفاعل تسمى غرضا ومن حيث
انه صدور الفعل لاجلها تسمى علة غائية فالغرض

والعلة الغائية تختلفان ايضا اعتبارا ومنها ما لا يكون
كذلك كالعثور على كنز لمن توجه الى زيارة صديقه واشباه
ذلك من هذا القبيل فان لها فوائد جمة ومصالح لا تحصى
ومع ذلك غير مخل بالاعراض عند اهل الحق كما بين
في موضعه فالمراد بغاية العلم غاية تدوينه وتحصيله
ومعنى معرفة غاية العلم ان تعلم غاية دعت المدون
الى تدوين العلم واعلم ان من حق كل طالب ايضا ان يصدق
بموضوعية موضوع تلك الكثرة ان كان من العلوم
المدونة ليحصل له زيادة تميز للمطلوب عن غيره
وزيادة تبصرة في شروعه لان تمايز العلوم في ذواتها
تمايزا معتبرا عند القوم بحسب تمايز الموضوعات
فلو قال وان يعرف موضوعها ان كانت من العلوم
المدونة لتم تفصيله بلا كلفة واستقام تفريع قوله
جرى عادة العلماء اه وحصل الالفة وما يقال من ان
قوله وتحصل الشعور بها اشارة اليه بطريق ذكر

ذكر اللازم وارادة الملزوم اذ بالتصديق بموضوعية
موضوع العلم يحصل العلم الاجمالي كما بمسائل العلم مردود
بانه مع كونه مخلا للعبارة على خلاف ما يتبادر منها لا
بد فيه من قيد وهو قولنا ان كانت من العلوم المدونة
لكون الكثرة اعم من العلوم وغيرها وبانه لازم ايضا لكونه
لازما لمعرفة بوجه الكثرة المشار اليها بقوله ان يعرفها بتلك
الجهة وللتصديق بغايتها ولا دلالة للعام على الخاص
باحد الدلالات الثلث والقول بان الانتزاعي مذكور
وان صريحا لا يسمع ولا يعني من جوع واعلم ان المقصود
الاصلي هيهنا انه جرى عادة العلماء في اوائل تصانيفهم
على تقديم الشعور بتعريف العلوم الخ لان كل علم كثرة
تضبطها جهة وحدة ذاتية او عرضية وكل كثرة تضبطها
جهة وحدة من حق كل طالبها ان يعرفها بها فكل علم من حق
كل طالبه ان يعرفه بها ومعرفته بها لكونها نظرية تحتاج
الى البيان لجرى عادة العلماء اه فقوله من حق كل طالب

كثرة اشارة الى الكبرى قدم رعاية لطريق التعليم حيث انى
بالتخصيص بعد التعميم فى قوله ولان كل علم من العلوم المخصوصة
المدونة كثرة اى مسائل كثيرة لكن لا يلايم قوله فيما سيجى
باعتبارها بعد مسائله باضافة المسائل الى ضمير العلم
ولو قال باعتبارها يعد علما واحدا لكان اولى تضبطها
اى تلك المسائل الكثيرة جهة وحدة وتصيرها شيئا واحدا
بعد ما كانت متعددة فى انفسها ومتكثرة فى ذواتها
فتلك الجهة اما ذاتى على ما اشار اليه بقوله ذاتية وهى
مدفوعة على انه صفة لجهة وحدة واما امر عرضى على ما
سيجى والضمير فى قوله باعتبارها راجع الى جهة
الوحدة الذاتية وتقديم الصلة للاهتمام لا للحصر
والحصر اضافى بالنسبة الى غير الجهة الوحدة اذ باعتبار
كل من الجهتين يعد مسائل المتكثرة علما واحدا اذ
جميع العلوم متشاركة فى انها تصديقات و
احكام بامر على اخرى ومع ذلك لم يعد علما

علما واحدا ولم يستحق افراده بالتدوين والتعليم بل جعل
طوائف وعد كل طائفة علما خاصا ولم يعد ذلك طائفة
وعد كل طائفة الا بواسطة امر ارتبط به بعضها ببعض
وصار المجموع به ممتازا عن الطوائف الاخرى سواء كان ٦
ذلك الامر موضوع العلم بان يكون موضوعات مسائله
راجعة الى شى واحد او غايته بان يتحد مسائله فى الغايات
فالجهة الوحدة الذاتية اى الموضوع لكونها امرا ذاتيا
لكون تلك الكثرة باحثة عن احواله اذ ذلك الكون خارج
عن الكثرة عارض لها فلا يكون امرا ذاتيا فالشارح تسامح
حيث قال وهى اى الجهة الوحدة الذاتية كونها اى تلك
الكثرة باحثة البحث فى اللغة التفحص والتفتيش وفى
الاصطلاح يطلق على ثلث معان الاول المناظرة والمبا
حثة والثانى اثبات النسبة الايجابية او السلبية با
الاستدلال والثالث حمل الشى على الشى واثباته له و
هذا هو المراد فى بحث الموضوع بقولهم موضوع كل علم

ما يبحث فيه عن اعراض الذاتية فبينه وبين الثاني عموم من وجه
والمراد بكون الكثرة باعثة كون البحث واقعا فيها لا ان
نفسها باعثة وهو ظ عن الاعراض الذاتية لشيء واحد اي
عن الاحوال المستندة الى ذات شيء واحد اما بلا واسطة شيء
كما في العرض الاولي او بواسطة امر يساويه جزءا كان او خارجا
فكلمة عن داخلة على المجموع وسيجيء زيادة تحقيق لهذا
الكلام وكون الموضوع جهة الوحدة باعتبار رجوع
موضوعات المسائل اليه وكونها باحثة عن احواله فان قلت
هل انحصر واجهة الوحدة الذاتية في الموضوع مع ان
المحمول ذاتي ايضا يصلح ان يعتبر سببا للوحدة باعتبار
كون المحمولات المسائل المتكثرة راجعة الى شيء واحد كما
قيل محمول العلم ما يحمل اليه محمولات مسائله قلت نعم لكنه
لم يعتبروا المحمول في الجهة الوحدة لكون المقصود من
العلوم بيان احوال الموضوع والمحمولات صفة تطلب
لذوات الموضوعات ومن هنا تسمعهم يقولون

يقولون بتمايز العلوم بتمايز الموضوعات بان يبحث في
هذا لغير عن احوال شيء واحد واشياء متناسبة وفي ذلك
عن احوال شيء اخر او اشياء متناسبة اخرى ولا يعتبرون
رجوع المحمولات الى ما يعمها او تمايزها لانه لو اعتبر
التمايز بالمحمولات لكان علم واحد علوما جمة لاشتماله
على طوائف كثيرة من المسائل فان قلت بين لنا ما وجه
قولهم العلم هو المحمولات المنتسبة قلت كانه تنبيه
لبيان ان المقصود في العلم نسبة المحمولات الى الموضوعات
وبيان احوالها بتحصر سواء كان وحدة ذلك الشيء الواحد
المبحوث عنه وحدة حقيقية كالعدد الموضوع لعلم
الحساب او اعتبارية بان يكون متعددة متناسبة
يتحد بها امر واحد اما ذاتي كانواع المقدار المتشاركة
فيه العلم الهندسة وكالكتاب والسنة والاجماع و
القياس والمشاركة في الدليل الذي هو جنسها لعلم
اصول الفقه او عرضي كموضوعات مسائل الطب

المشاركة في الانتساب الى الجهة التي هي الغاية في ذلك
العلم كالمعلومات التصورية والتصديقية المشاركة
في الايصال الى المجهول الذي هو غرض لها العلم المنطق
عند من يقول موضوع المنطق المعلومات التصورية
والتصديقية ولنا عند من يقول موضوعه المعقولات
الثانية فهو واحد وحدة حقيقية كذا قيل وفيه بحث
ونظيرها ايضا جهة وحدة عرضية وهي الامر العرضي
الذي سيجي منا الوعد اليه لكن هذه الجهة تتبع الجهة
الاولى اي الذاتية في انها يعد باعتبارها ايضا المسائل
الكثيرة علما واحدا لكن الاولى لكونها امرا ذاتيا لها فضل
ورجحان على الثانية لكونها امرا عرضيا على ان الغايات
تابعة في الوجود للعلوم التابعة للموضوعات فيه
لكونها جزء من العلوم فالثانية تبعية للجهة الاولى في
الوجود ايضا ذلك الامر العرضي المسمى بالجهة الوحدة
العرضية لكونها اي تلك الجهة الة في العلوم الالية كالنحو
والنطق

11

والنطق مثلا والالة هي الواسطة بين الفاعل ومنفعله
في وصول اثره اليه كالمشاركة للنجار في وصول اثره الذي
هو التطفية الى الخشب واستتباعها اي تلك الكثرة غاية
واحدة اي كونها مشاركة في الغاية وقد تسامح فيه
ايضا حيث فسر الجهة الوحدة العرضية باستتباع الغاية
مثلا وهي نفس الغاية ثم اعلم ان الالية وان كانت مختصة
بالعلوم الالية التي تكون الة لتحصيل شيء اخر غير
مقصودة في نفسها لكن الغاية لا تختص لها
بعلم دون علم اذ ما علم الا وله غاية وفائدة تترتب
عليه لكن العلوم الغير الالية وهي ما لا يكون في نفسها
الة لتحصيل شيء اخر بل كانت مقصودة بذواتها غا
تيتها حصول انفسها واما العلوم الالية فغايتها حصول
غيرها فان قلت فعلى هذا لا يكون غاية العلوم الغير
الالية جهة وحدة عرضية لعدم خروجها عنها على ان
كون الشيء غاية لنفسه غير معقول اذ غاية الشيء علة

له ولا يتصور علية الشي لنفسه قلت المغايرة الاعتبارية
كافية للعلية والمعلولية فان قلت بين لنا ماهي فان الامر مشتبه
علينا قلت فاستمع لما نقول فان الغاية ما يكون يجب
وجوده لكلي علة لذي الغاية يجب وجوده الاصلي فا
اللازم كون تلك العلوم التي هي موجودة ذهنية ووجود
عقلية باعتبار وجودها في الذهن بذواتها بل بتصوراتها
كان تصوراتها قبل تحصيلها علة وغاية لنفسها باعتبار
وجودها في الذهن بذواتها اذا حصلها فانها لا تكون
تكون حاصلة بذواتها في الذهن ولا شك في تغاير الاعتبارية
وجودها باعتبار عين نفسها باعتبار اخر قالوا ولا يخفى
ما فيه وعندي ان معنى كون غاية العلوم الغير الالية نفسها
ان غاية تحصيلها والامر الباعث عليه هو نفسها لا غير
فلا اشكال اصلا وبالجملة تكون كل علم عبارة عن مسائل كثيرة
مضبوطة بجهة وحدة اما ذاتية او عرضية جرى عادة العلماء
العادة هي الفعل الاختياري الذي دام وتوعد وكثر دائما

اقول يعني ان دأبهم في اول تصانيفهم على تقديم ما يفيد الشعور
والمعرفة الاجمالية بمسائل العلم معرفة بتعريف العلوم ورسمها
في مفتتح تصانيفهم باحدى الجهتين على المقاصد بمنازل العلم
ممتازا عند الطالب عن غيره فيصح توجهه اليه بخصوصه ويكون
على بصيرة في طلبه ويجوز تعلق قوله بتعريف العلوم على
تقديم الشعور اي تقديما بسببه وقوله وغايتها عطف
على الشعور بتقدير المضاف اي جرى عادتهم على تقديم
بيان غايتها وكذا قوله وموضوعها ويجوز عطفها على
تعريف العلوم ليكون في حيز الباء بتقدير ذلك المضاف
اي وعلى تقديم الشعور بتلك المسائل ببيان غايتها وموضوعها
وعطفه على تعريف العلوم وجعل الشعور بمعنى التصديق
يستلزم ان يكون الباء صلة للشعور بهذا الاعتبار وسببية
باعتبار المعطوف عليه وعطفه على صلة الشعور المحذوفة
بمعنى فلا يدرك العلماء حيث جرت عادتهم في مفتتح تصانيفهم
على تقديم اسماء العلوم باحدى الجهتين وبيان موضوعها وغايتها

على الشروع في مسائلها كيلا يكون المتعلم كمن ركب على متن عمياء
وخبط خبط عشواء والشروع في الشيء المتلبس به ولو بجزء
من اجزائه بقصد تحصيله الكل اذ لا يقال لمن خرج من داره
بقصد المسجد انه شارع في سفر الهند مثلا واما تعريفهم
موضوع الفن كتعريف النحاة الكلمة فلكونه من المبادي
التصورية لا لانه يتوقف عليه التصديق بموضوعية
الموضوع اذ الموقوف عليه هنهنا تصور مفهوم موضوع
الفن فتبصر ان كنت ذا فطنة ولما لم يسلك المص هذا
المسلك فيما بينهم ومال منه الى الايجاز فنقول مقتفيا على
اثرهم معرفا للمنطق باعتبار الجهة الاولى الذاتية المنطق
اي المفهوم الكلي الاجمالي الشامل لجميع المسائل المخصوصة
المعبرة عنها بلفظ المنطق فان لفظ المنطق بل جميع اسماء
العلوم كالنحو والصرف وغيرهما يطلق على المسائل
المخصوصة الجزئية على التصديقات بتلك المسائل الشخصية
وعلى الملكة الحاصلة من مزاولة تلك الادراكات التصديقية

والتصديقات وعلى مفهوم كلي اجمالي شامل لجميع تلك المسائل والثلثة
الاول لا يقبل التعريف بالتعريف المعتاد وانما يوصل اليه بتعريف
بتعريف جامع ومانع باعتبار الرابع والمنطق في اللغة مصدر
كالنطق يقال لصوت وحروف يفهم منهما المعنى وقد يطلق
على ادراك المعقولات ويخص المعنى الاول باسم المنطق الظاهري
والثاني بالباطني ولما كان يتقوى كلا معنييها لنطق بهذا الفن
اشتق له اسم من المنطق وسمي بالمنطق فكانه بنبع المنطق ومظهرها
ووضع بازاء مفهوم كلي اجمالي يفصله قوله علم اي اصول وقواعد
يبحث فيه عن العوارض الذاتية وهو الخارج المحمول على الشيء اللاحق
له لما الذاته بلا واسطة في العروض اي لا يكون هناك امر يعرضه
العارض بالحقيقة وبواسطة يعرض للمعروض فلا يكون هناك
عروضان بل عروض واحد منسوب الى الواسطة اولا وبالذات
والى المعروض ثانيا وبالعرض كما اشتهر في الحركة بالنسبة
الى السفينة انها عارضة لها بلا واسطة ولجالسها بواسطة
السفينة وهو المعنى بالواسطة في العروض فالمعتبر في العروض

الاولى وهو انتفاء الواسطة في العروض دون الواسطة في الثبوت
التي هي اعم اذ هي ما يكون سببا لثبوت شيء لاخر سواء ثبت الشيء
الثابت لهذا السبب او لم يثبت بشهادة انهم عدوا الالوان من الاعراض
الذاتية للسطوح مع انها افاضت عليها من المبدأ الفياض وهو
واسطة في الثبوت وما يفهم من الحاشية الصغرى للعلامة
الكبرى قدس سره من ان المعتبر في العرض ولا امر يساويه بواسطة
استعداد يختص بالامر لدى اي يكون هناك واسطة
في العروض فيعرضه اولا وبالذات وللمعروض تبعية بشرط ان
يكون تلك الواسطة مساوية له جزءا كان او خارجا على ما هو التحقيق فا
لعرض الذاتي ما استند الى الذات اما بلا واسطة كما في العرض الاولي
او بواسطة ما يستند اليها بلا واسطة كما في الامر العارض لامر
يساويه واما ما يلحق الشيء بواسطة الامر الاعم سواء كان
جزءا او خارجا كالحركة اللاحقة للابيض بواسطة كونه جسما
او الخارج الاخص كالضحك العارض للحيوان بواسطة كونه
انسانا او المباين كالحركة اللاحقة للماء بواسطة النار بتسخينها تسمى

اعراضا عرضية لما انها لم تستند الى الذات فهي غريبة بالقياس
اليها والعلوم لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعاتها
اذ لا يليق في العلم ان يبحث فيه عن الاثار المطلوبة لان لكل شيء استعداد
مختصا به يترتب عليه بسبب ذلك الاستعداد اثار مخصوصة
تسمى بالاثار المطلوبة وتطلب في العلم لكونها من الموضوع في
الحقيقة واما الاثار المترتبة بسبب استعداد غير مختص به فهي
بالحقيقة من الامر الذي ذلك الاستعداد مختص به كالامر
الاعم والاخص والمباين فتقييد الاعراض الذاتية لتجريد الموضوع
وتتميم التعريف بدونه لما ليس في العلم ما يبحث عن عرضه الغريب
حتى يدخل فيما يبحث عنه فيخرج بقيد الذاتي فيكون قيدا
احترازيا ومما يجب ان يعلم ان المراد بالبحث في العلم عن الاعراض
الذاتية للشيء ان يرجع البحث فيه اليها بان يجعل موضوع العلم
موضوع المسئلة ويحمل عليه ما هو عرض ذاتي لذلك النوع او
ما يعارضه لامر اعم لكن بشرط ان لا يتجاوز عمومه موضوع العلم
او يجعل عرضه الذاتي او نوعه موضوع المسئلة ويحمل عليه

العرض الذاتي له والامر بالشرط المذكور فلابد ان العرض
الذاتي بالتفسير المذكور يلزم ان يكون من مقتضيات الذات
ولوازمه فيلزم ان يكون محمولات مسائل العلم اعراضا ذاتية
لموضوع العلم اذ الظاهر العبارة ان يكون الموضوعات في
المسائل موضوع العلم اذ الظاهر عن البحث عن الاعراض الذاتية
للشيء في العلم حمل الاعراض الذاتية فيه على ذلك الشيء الذي
هو موضوع العلم والحال ان الامر ليس كذلك اذ ما من علم
من العلوم معقولها ومنقولها الا و محمولات اكثر مسا
ئلها اخص من موضوعها وموضوع اكثر مسائلها اخص
من موضوع العلم فقولهم ما يبحث في العلم عن الاعراض
الذاتية لموضوعه مجمل ومفصل ما ذكرنا في هذا الفلسفة
لك وما يقال من ان العرض الذاتي هو ان يحمل اما على الا
طلاق او على سبيل التقابل اذ لم يحتج ذلك الشيء في لحوقه
له الى ان يصير نوعا مخصوصا متهيئا لقبوله كالحركة
والسكون بالنسبة الى الجسم فيرد عليه ان محمولات اكثر

اكثر مسائل العلوم وان كانت شاملة على سبيل التقابل لكن
الموضوع مما يحتاج في لحوقها الى ان يصير نوعا محسنا فلا يكون
عرضا ذاتيا ولقد اطلنا الكلام في هذا المقام ليحيط الناظر
باطراف المراد لكونه مما زل فيه اقدام الافهام وبعد بقي
ابحاث طويناها على غيرها لئلا تقضي قلب المتعلم ونعم
هذا المحصل يعلم من هذا التحقيق ان كلمة عن في قوله عن الاعراض ١٧
الذاتية داخلة على المحمول والمراد علم يحمل فيه الاعراض الذاتية
للتصورات والتصديقات عليها والمراد المعلومات +
التصورية والتصديقية والمراد بالمعلومات التصورية
الامور الحاصل صورها في العقل بمجرد ادراكها دون اذعان
والتصديقية ما يحصل ادراكها على وجه الاذعان
كوقوع النسبة او لا وقوعها المدركة على وجه معتبرة ٥ الاذعان مع
تلك المعلومات من حيث نفعها اي نفع تلك المعلومات
في الايصال اي في ايصال العقل الى تحصيل المجهول لات
تصورية او تصديقية قوله من حيث نفعها ظرف

سنفرا ما قال عنه التصورات والتصديقات وصفة لها كما في
قولنا الانسان من حيث هو هو والماهية من حيث هي اذ المقصود
ان التصورات والتصديقات بما ليس مطلق موضوع المنطق
بل مأخوذة ومعتبرة من حيث نفعها في الايصال
والسر في ذلك انه لو كان البحث عن احوال المعلوم
مطلقا يلزم ان يكون جميع مسائل جميع العلوم من
المنطق اذ لا يبحث في العلوم الا عن احوال المعلومات
كما قيل موضوع الكلام المعلوم من حيث يتعلق به اثبات
العقائد الدينية فلا بد من التقييد بذلك القيد هو
من حيث نفعها في الايصال اي صحة كونها موصلة او
ما يتوقف عليه الايصال لا نفس الايصال وما يتوقف
هو عليه اذ هما من الاعراض الذاتية المبحوث عنها في
المنطق المطلوب اثباتها بالبرهان فانهما محمولات
مسائل المنطق لكونها راجعة الى الايصال وما يتوقف
عليه فالايصال وما يتوقف هو عليه محمول الفن

الفن وهو ما يحمل به محمولات المسائل فلا يكون جزءا من
الموضوع وقيدا له وذلك لان الموضوع وقيده يجب
ان يكون مسلم الثبوت في العلم فلا يثبت الموضوع
٦ ولا قيده في العلم بل في علم اعلى منه حتى ينتهي الى
ما موضوعه بين الثبوت كالموجود والسر في ذلك
ان حقيقة العلم اثبات الاعراض الذاتية للشيء
على ما هو معنى الهلية المركبة ولا شك انها يتوقف
على الهلية البسيطة لان ما لا يعلم ثبوته لا يطلب
ثبوت شيء له وما قيل من ان فيه تقييد الموضوع
بالايصال المطلوب والاحوال المطلوبة هو الايصالات
الخاصة فيدفع بان الايصالات الخاصة امص
من موضوع المنطق فلا يكون مطلوبة بالبرهان
اذ المبرهن عليه انما هو الاثار المطلوبة والاعراض
الذاتية فان الموصل وجزئه وان كان هو المعلومات
لكنها ما لم تتصف بتلك الاحوال لا يصير موصلا

وحاصله فان المعلومات ما يقرر حدا او فصلا ان يكون
جنسا موصلا وما لم يقرر حدا او رسما لا يتوصل الى الكنه
ولا يميزه فتلك الامور مدخل في الايصال فهو ما فيه
من تضييع ما قصد من الاشارة الى ان الموضوع
مفيد لمن يأت برهان مبين واعلم ان المراد بالمعلومات التصورية
في هذا التعريف ليس ما يعم المعقولات الثانية بل المعلومات
التصورية التي تنطبق عليها المعقولات الثانية كمفهوم
الحيوان مثلا كره ذاهبة في ضبط هذه المعاني فان فيها
تشييد المباني ولا تحصر ملك ولا تقضي قلبك
مما تقصد من الاطناب في الاطالة اذ ليس لنا غرض
سوى البيان والافادة واعلم ان موضوع المنطق عند البعض
هي المعقولات الثانية كما اشار اليه بقوله والمنطق علم
يبحث فيه عن الاعراض الذاتية للمعقولات الثانية ككلية
او تقسيم الحدين مدة ما كذا وكذا على انه عند قوم
كذا وعند الاخرين كذا لا للشك والابهام يتنبا في

متى بنا في التحديد دلالة على معنى ان لا يدري متى يقال ان
الحد لا يفصل القسمة فخذها بقوة وكن من الشاكرين
المعقولات الثانية هي الاحوال العارضة للشيء بحسب
وجوده الذهني اي ما للوجود الذهني بخصوصه
مدخل في عروضه هذا هو المراد بقوله من انها هي ما
لا يعقل الا عارضا لمعقول آخر في الذهن سميت
بها لكونها متعقلة في المرتبة الثانية كالكلية مثلا لان
انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية الا بعد تعقل مفهوم
يعتبر عروضها له وكذا الجزئية فان منشاء اتصاف المفهوم
بالكلية والجزئية انما هو الحصول العقلي فالجزئية بمعناه
العوارض الذهنية ولا مدخل لعروضها للوجود العيني
وما اشتهر من ان كل ما حصل في الخارج فهو جزئي معناه
ان كل ما هو موجود في الخارج فهو بحيث اذا حصل في
العقل كان مانعا وجزئيا لا ان ما هو خارج فهو بحيث
انه يعرض له الجزئية لا يقال كون الكلية الجزئية عرله

عن العوارض الذهنية والمعقولات الثانية محل تأمل لأن الكلية
عبارة عن كون المفهوم بحيث لو حصل في العقل لم يمتنع
فرض صدقه على كثيرين والجزئية عبارة عن كونه بحيث
لو حصل في العقل يمتنع ذلك وهذا الكون من الأحوال
العارضة للمفهوم في نفس الأمر لا في الذهن إذ
لا يتوقف هذا على الحصول في الذهن بل لا يتوقف
على إمكان حصوله فيه أيضا ارشدك إلى ذلك
أنهم عدوا ذاته المخصوصة المقدسة تعالى عما
يقول الظالمون علوا كبيرا جزئيا حقيقيا مع
أنه ممتنع الحصول في الذهن لأنا نقول اتصاف
المفهوم بهما في نفس الأمر إما في الخارج وهو مح
بالضرورة أو في الذهن فلحصول الوجود الذهني
مدخل في عروضهما بمعنى أن الوجود الذهني
قيد في الموضوع بحيث يصير القضية وصفية
بل بمعنى أن الوجود الذهني مصحح للعروض ومنشأ له

ومصداقه أن المعروض هو المفهوم من حيث هو هو بشرط
الوجود الذهني وأما الأحوال التي لا مدخل فيها للوجود
الذهني وإنما يعرض للشيء في الخارج كالحركة للجسم
والإضاءة للنار والإضافات للشمس فيسمى لازم
الوجود وأما التي لا مدخل لعروضه للشيء من الوجودين
بل كلما وجدت الماهية كانت متصفة به وعارضة
هي لها كالزوجية للأربعة فيسمى لازم الماهية
فعلى هذا قوله التي لا يحاذى على بنيا المحسوس
أي لا يوصف بها أي بتلك المعقولات الثانية
أمر حال كون ذلك الأمر موجودا في الخارج صفة
للمعقولات الثانية مراد بها معناها الاصطلاحي أي المعقولات
الثانية هي الأحوال التي لا يوصف شيء بها باعتبار وجوده
الخارجي بل هي من العوارض الذهنية العارضة للأشياء
بحسب وجودها الذهني بناء على أن يكون النفي راجعا
إلى القيد وهو قوله في الخارج فلا ينتقض بالمعدوم

المتحقق في الدرجة الاولى مثل الكليات العرضية ليس
من العوارض الذهنية للشيء ولما تحقق من انها انواع
لافرادها العرضية فهي ذاتية فلا يكون احد الا يعم العدم
المطلق لا يعرض الا عارضا لغيره في الذهن وليس
في الاعيان ما يوصف به على ما في حواشي شرح التجريد
لكنه من المعقولات الثانية على ما قرر فما قيل من
ان قوله التي لا يحاذي بها امر لا يصح ان يكون صفة
كاشفة والا لانتقض بالمعدوم المتحقق في الدرجة
الاولى فناشئ من الغفلة التام عن تحقيق المراد
او من قلة الاهتمام بتدقيق الكلام وبما جئنا لك
باية بينة ظهر عليك ظهور نار القرى ليلا
على علم ان المعقولات الثانية هي المعلومات التصورية
العارضة للاشياء باعتبار وجودها الذهني
سواء كانت تلك الاشياء معلومات تصورية
او تصديقية كمفهوم الكلي العارض لمفهوم

٢٦

المفهوم الحيوان والانسان ومفهوم القضية العارضة كقولنا
الانسان كاتب فان مناط اتصافه باحتمال الصدق والكذب
الذي هو مفهوم القضية انما هو باعتبار حصوله في الذهن
فان العقل يلاحظ اولا مفهوم قولنا الانسان كاتب ثم
يقيسه الى الواقع ويحكم عليه بانه يحتمل ان يطابقه وان لا
يطابقه كما انه يلاحظ اولا مفهوم الحيوان ثم يقيسه الى زيد
وعمرو ويحكم بانه صادق على كثيرين ومشترك بينها ومن ههنا
قيل ان المعقولات الثانية تلازم بينه بالمعنى الاعم فلا
فلا تصغ الى قول من قال ان المعقولات الثانية كالمعلومات
قسمان تصورية وتصديقية فموضوع المنطق على تقدير
ان يكون المعقولات الثانية واحدا ايضا الا باعتبار
الحقيقة وعلى تقدير كون المعلومات واحدا ايضا حقيقة
والفرق بحكم فهذا الكلام بعيد من التحقيق بمراحل واذا
عرفت ما تلي عليك من البيان فاستمع لما نتلو عليك من
الايات فنقول الاشياء التي تعرض المعقولات الثانية

اعني معروضاتها تسمى المعقولات الاولى لتعقلها في
الدرجة الاولى فهي مندرجة تحت المعقولات الثانية اندراج
الجزئي تحت الكلي كمفهوم الحيوان المندرج تحت مفهوم الجنس
والانسان تحت النوع وللمعقولات الثانية احوال منها
ما تشتمل ويسري الى المعقولات الاولى وليست هي متصفة
فيها ككونها موصلا وجزء موصل ومنها ما لا يشتمل
ولا يسري اليها بل يختص بها ككونها من العوارض
الذهنية وكذا الحال في كل كلي فان من احوال الانسان
ما لا ينتقل عنه بل يتصف به باعتبار ذاته ككونها
كاتبا وقائما وقاعدا وماشيا ومنها ما يختص به ولا يسري
الى الافراد ولا يشملها ويختص به ككونه كليا ونوعا
وتاما الى غير ذلك والمنطقي يبحث فيه عن جميع احوال
المعقولات الثانية بل عن احوالها العارضة باعتبار
الاولى المندرجة تحتها ولذا لم يطلق البحث عن احوال
المعقولات بل قيده من حيث تنطبق او تشتمل تلك

تلك المعقولات الثانية على المعقولات الاولى اشتمال
الكلي على جزئياته اي لا يبحث في المنطق عن الاعراض
الذاتية للمعقولات الثانية مطلقا بل عن احوالها
اللاحقة لها من حيث انطباقها واشتمالها على المعقولات الاولى
فيجري عليها احكام الكلية باعتبار المعقولات الاولى فيجري
تلك الاحكام ويتأدى اليها ويتعرف احكامها من تلك الا
حكام الكلية عند تماس الحاجة اليها لكون تلك المعقولات
الاولى جزئيات موضوعات القضايا الكلية المشتملة
على تلك الاحكام الكلية وبهذا الاعتبار صار مسائل
المنطق قوانين فهو مجموع قوانين لا كتاب مثلا يحكم
على الحد التام بانه يوصل الى الكنه وعلى الجنس بانه يتوقف
عليه الايصال اذ محمولات مسائل راجعة الى الايصال
وما يتوقف عليه الايصال فيعرف به حال الحيوان الناطق
والحيوان اذ مست الحاجة اليها اذ الموصل انما هو المطابق
المتصورة من حيث هي بل يتضمن القضايا الكلية

المشتملة على تلك الاحكام الكلية الى الصغرى سهلة الحصول
فيقال الحيوان الناطق مثلا حد تام وكل حد تام يوصل الى
الكنه وهذا من مسائل المنطق فينتج ان الحيوان الناطق يوصل
الى الكنه ويقال ان قولنا العالم متغير وكل متغير حادث
شكل اول والشكل الاول منتج لكن ينبغي ان يعلم ان من
قال موضوع المنطق المعلومات انه لا ينكر كون الموضوع
الذكرى في مسائل المنطق معقولات ثانية وانه لا يريد
بالمعلومات التصورية مفهومها فان مفهوم التصورية
معقول ثان كمفهوم الكلي وان من قال موضوع المعقولات
الثانية لم يرد به الا ما صدق عليه مفهوم المعقولات
الثانية كمفهوم الجنس والنوع والحد والقضية وغير ذلك
ولم يرد ايضا انها موضوع المنطق مطلقا بل باعتبار
نفعها في الايصال اذ من احوال المعقولات الثانية ما يعرض
لها باعتبار اشتمالها على المعقولات لكن باعتبار نفعها
في الايصال وان سرى وتأدى الى المعقولات الاولى

الاولى لكونها ممكنة او ممتنعة مثلا لكنه لم يذكره اعتمادا
على ما سبق في التعريف الاول لكن لا نزاع لاحد في كون
محمولات المسائل المنطقية معقولات ثانية يرشد لك
اليه انهم قالوا القضايا المستعملة في المنطق كلها
ذهنيات وهي القضايا التي يكون حكمها مخصوصا
بالافراد الذهنية ومعنى قوله التي يحاذى بها امر في
الخارج التي يصلح ان يتصف بها امر مال وجوده
في الخارج وهو ايضا صفة كاشفة للمعقولات الاولى
فيندرج فيه الموجودات الخارجية ولوازم الماهية وكذا
يندرج الاضافات اذ يتصف بها الماهية باعتبار
الوجود الخارجي سواء قيل بتحققها في الخارج او لا
وكذا المعدوم المتحقق في الدرجة الاولى كمفهوم
العنقاء اذ يمكن ان يتصف به الموجود الخارجي كيف
وقد عدوه من الكلي المحكم الافراد واعلم انهم
عدوا الشيئية والوجود والامكان ونظائرها

حتى الماهية والامتناع والعدم من المعقولات الثانية
وقال العلامة الشريف في حاشية التجريد ما حصله ان
الشيئية المعدوم من المعقولات الثانية هي الشيئية
المطلقة فانما وجد في الخارج هي اشياء مخصوصة ولا
يختلجن في وهمك ان الحيوان المطلق ايضا ايضا لا يوجد
في الخارج وما وجد فيه فهو حيوانات مخصوصة فيلزم ان
يكون المعقولات الثانية لان عله لا يختلج الحيوانية ليست
مما يعقل الا عارضا لغيره فان قلت هو جسم طبيعي وهو
لا يفتقر في الوجود الى المادة قلت لا يلزم من الافتقار
الى المادة في التعقل ان لا يعقل الا عارضا لغيره لا يقال
ان الشيء والممكن والوجود ونظائرها كيف تعد من المعقولات
الثانية مع وجود افرادها في الخارج كيف وقد قسموا
الموجود الى الموجودات الخارجية والذهنية وكذا الشيء
لانا نقول كون المفهوم من المعقولات الثانية وعارضية
ضمن ملاحظة للاشياء في العقل لا ينافي ان يكون له فرد

٢٢

فرد موجود في الخارج ويحمل عليه مواطاة فيكون باعتبار
تلك التخصيص من المعقولات الثانية باعتبار فرد موجود
خارجا صرح به العلامة الدواني ونقول في تعريف المنطق
باعتبار الجهة الوحدة الثانية المنطق قانون بل قوانين لان
كل مسئلة منه قانون فالمنطق مجموع قوانين الكتاب
كما اشتهر فاطلاق القانون على المنطق تعبير عن الكل باسم
الجزء وكان فيه اشارة الى ان تلك القوانين لاشتراكها في
جهة وحدة تضبطها وتجعلها كشيء واحد بمنزلة قانون
واحد والقانون في الاصطلاح قضية كلية تستنبط
منها احكام جزئيات موضوعها اي يتعرف منها القضايا
التي تحكم فيها على اخص من موضوعها بان يجعل موضوع
تلك القضايا محكوما عليه بموضوع تلك القضية وتجعل
صغرى وتلك القضية الكلية كبرى وهذا هو المراد
بقولهم القانون امر كلي ينطبق على جميع جزئياته هذا
وتسمى تلك القضايا فروعا واستخراجها من تلك القضية

يسمى تعريفا لكونه نفس تعريف القوم بان مسائل العلوم موجبات
حملية كلية حتى حكم بان محمولات العلوم كليات فالمراد
بجزئيات موضوعها جزئيات لها زيادة مطابقة بموضوعها
بان يتوقف تحقيقها وصدقها على وجود تلك الجزئيات
فخرجت السوالب والشرطيات اما السوالب فلان صدقها
لا يتوقف على وجود جزئيات موضوعها وهذا هو المراد
بقولهم السالبة لا تستدعي وجود الموضوع والموجبة
تستدعيه والا فالموجبة الكاذبة ايضا لا تستدعي
واما الشرطية فلانه لا موضوع لها حتى يكون لها جزئيات
فالمسائل التي يرى من ظواهرها انها شرطية او سالبة
تتأول كما وقع في عبارة النحاة اذا كان المبتدأ مشتملا
على ما له صدر الكلام فالواجب تقديمه ولا يسوغ الفصل
الا لتعذر المتصل هذا سميت هذه القضية الكلية
قانونا لانه في اللغة اسم للمسطر الجامع المتوسل الى
تحصيل الامور المتكثرة على الاستقامة وقد يقال

وقد يقال لها ضابطة ايضا لانها تضبط احكام الامور
المتكثرة التي هي جزئيات موضوعها فيها والاصل
ايضا باعتبار انها اصل لتلك الاحكام ومنشأ لها وفائدة
كانها فائدة الشجر وهذه القضايا اغصان وفروع
لها وهو قانون يعرف به بالفعل او بالقوة ومفصلا او
مجملة صحيح الفكر الجزئي الوارد على المفكر الناظر في
مادة مخصوصة وفاسدة لكون الفكر المطلوب موضوعا
لتلك القضايا المسماة بالقوانين اذ لا يكفي الفطرة
الانسانية لمعرفة صحة الانظار الجزئية وفسادها
والا لما وقع الخطاء عن العقلاء الطالبين للحق الحارسين
عن الخطاء والغلط وضبط الانظار الجزئية ومعرفة
احوالها والبحث عنها مفصلة متعسر بل متعذر لكثرتها
بل لعدم تناهيها اذ الافكار الجزئية تتزايد يوما فيوما
بتلاحق الافكار والاشخاص فالمقصود الاصلي معرفة
احوال الافكار الجزئية بتفاصيلها اذ هي المقصود للناظر

المفكر لكن لما لم يتيسر للعموم البحث عن احوالها مفصلة لما
ذكر من التعذر وعلم كفاية نظرة الانسان بذلك و
صنفوا قضايا كلية وحكموا فيها على جميع جزئيات موضو
عها واثبتوا انها محمولاة بدليل فصار قضايا كلية
موضوعاتها المعلومات من حيث انها موصلة ومحمو
لاتها عوارض ذاتية يتوسل بتلك القضايا الى معرفة
تلك الاحوال المقصودة واستخراجها الى الفعل عند
تماس الحاجة اليها فجاء المنطق قوانين متعلقة بال
كتاب يعرف منها صحة الافكار الجزئية الواردة
على المفكر الناظر فكل فكر لا يتزن بهذا الميزان فهو
فاسد العيار وبهذا الاعتبار ايضا يسمى هذ
العلم ميزانا فالمنطق وان وضعت آلة للعلوم
الحكمية لكن لا يختص آليته بها ولا انتصاص لها
في نفسها بعلم دون علم كيف من علم الا وافتقاره
اليه بحيث لا يدفع ومكشوف لا يمنع بل يعم غير العلوم

العلوم ايضا اذ ما من مطلوب الا وقد يحتاج في تحصيله على
وجه الصواب الى استعمال المنطق فان وقع بدونه فربما من
غير دائم ومن ههنا تطابقت الاراء وتعاضدت العقول
والاهواء الى ان تعلم المنطق فرض على كل مسلم والفكر
عند المتقدمين مجموع الحركتين حركة من المطلوب المشعور
نحو المعلومات لتحصيل مبادي مناسبة ونهايتها حصول
المبادي وحركة من المبادي الى المطلوب بترتيب تلك
المبادي ونهايتها حصول المط وعند المتأخرين الترتيب
اللازم للحركة الثانية لكن ذهب الامام الرازي الى
ان الفكر هو الامور المترتبة لكن الفحول لم يتلقوه بالقبول
وان وافق القوم باشتماله التعريف على العلل الاربع
فللفكر مادة هي الامور المعلومة وصورة هي الهيئة
الاجتماعية الحاصلة لتلك الامور وصحة استلزام المط
مشروط بصحة المادة والصورة معا اذ لو فسدتا
او فسدت احديهما فسدت الفكر ولم يستلزم المطلوبة

وهو صحة المادة لكونها جامعة للشرائط المعتبرة في باب الايصال
والمتكفل لتحصيل هذا الامر الخطير كما ينبغي باب القياس الى
الزكي والمبني انما هو هذا الفن طوبى لمن له فيه حظ اوفى
ويد طولى اللهم اجعلنا من الراسخين فيه واجعله لنا ذريعة
للنيل الى مآربنا وكافلا لمطالبنا ولما اشتهر فيما بين القوم
ان بيان غاية العلم وبيان موضوعه بيانا ثانيا الى معرفة
برسمه اراد الشارح ان يشير الى ان رسمه ايضا قد يكون
منافيا الى معرفة موضوعه وغايته فقال فاندرج
في التعريف اولا الكلام باعتبار الجهة الوحدة الذاتية
معرفة الموضوع على المذهبين اي التصديق بموضوعية
موضوع المنطق حيث حصل من التعريف مقدمة هي
ان المعلومات او المعقولات الثانية ما يبحث في المنطق
عن عوارضها الذاتية ولنا مقدمة معلومة في الخارج هي
ان ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية فهو موضوع
ذلك العلم فيحصل من هاتين المقدمتين التصديق

بموضوعية موضوع المنطق اي التصديق بان المعلومات
او المعقولات الثانية موضوع المنطق وموضوع المنطق
المعلومات او المعقولات الثانية فالموضوع اما موضوع
او محمول فالتصديق بهلية ذات الموضوع من اجزاء العلم
والتصديق بموضوعيته مقدمة من مقدمات الشروع
وتصوره من المبادي التصورية وتصور رسمه هو
الموضوع اعني ما يبحث في العلم عن عوارضه الذاتية لكونها
موضوع تلك القضية او محمولها فهيهنا امور اربعة ربما
يقع بينها اشتباه فلا تكن من المشتبهين الخابطين خبط
عشواء والراكبين شططا وفي التعريف ايضا اي اندرج
معرفة الغاية اي التصديق بغاية الفن اذ حصل منه
ان معرفة صحة الفكر وفساده مما يترتب على المنطق
وكل ما يترتب على الشيء فهو غاية ذلك الشيء فيفيد
ان معرفة صحة الفكر وفساده غاية المنطق فعلم
ان المراد باندراج التصديق بالموضوع والغاية

في التعريف حصول التكم التام على ذلك التصديق بواسطة
حصول مقدمة كلية من التعريف صالحة لان تجعل احدى
مقدمتي الدليل المستلزم اياه لا انه بمجرد التعريف يحصل
التصديق المذكور حتى يرد انه يلزم اكتساب التصديق
من التصور على ان ذلك مما لم يقم برهان على امتناعه ولما
كان القدماء يذكرون في صدور الكتب ما يسمونه
بالرؤس الثمانية وكان منها القسمة اى بيان اجزاء العلم
وابوابه ليطلب المتعلم في كل باب منها ما يليق به ولا يضيع
وقته في تحصيل مطالبه اراد الشارح ان يذكر من تلك الرؤس
القسمة بحكم ان ما لا يدرك كله لا يترك كله فقال ثم نقول
لما كان الغرض من تدوين المنطق معرفة الناظر المتفكر صحة
التفكر الجزئي الوارد عليه حين النظر في مبادي معينة ومواد
مخصوصة والتفكر الجزئي اما لتحصيل المجهولات التصورية
او التصديقية اى المجهولات من جهة التصور والمجهولات
من جهة التصديق لان المكتسب هو المجهول من جهة التصور

او من التصديق لا التصور والتصديق لانها قسم من
العلم الذي عبارة عن الصورة الحاصلة من الشيء عند
العقل فاكتساب بهما تحصيل للحاصل فالغرض من المنطق
في الحقيقة بيان جميع الافكار الجزئية الموصلة الى نوعي
المجهول لكن لما كان بيانها على الوجه الجزئي متعذرا لكثرتها
وعدم انضباطها الا انه كانت مع تلك الكثرة راجعة الى نوعين
فارادوا بيانها على الوجه الكلي ليتوصل الى معرفة الاحوال
الجزئية حين تمس الحاجة اليها فلا جرم حصروا تلك الافكار
الموصلة في النوعين احدهما الموصل الى المجهول التصوري
وثانيهما الموصل الى المجهول التصديقي ليتيسر لهم بيانها
على الوجه الكلي المقصود كان اى حصل للمنطق طرفان يبحث
في احدهما عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التصوري
وفي الاخر عن احوال الافكار الموصلة الى المجهول التصديقي
فطرفا المنطق طائفتان من مسائله يبحث فيهما عن احوال شيء او اشياء
متناسبة فلذلك الطرفان التصورات والتصديقات اى احديها

٢٦

المباحث المتعلقة بالمعلومات التصورية والاخر المباحث
المتعلقة بالمعلومات التصديقية لان التصور يستفاد
من التصديق وبالعكس فالتصورات والتصديقات بمعنى
المتصورات والمتصدقات بهما هي المسائل تعبيرا عن الشيء
باسم اشرف اجزائه وهو الموضوع في المسائل ولكل واحد منهما
اي من المتصورات والمتصدقات بهما او من الطرفين مباد
وهي تطلق على ما يبدأ به في اول الكتب قبل الشروع في المقصد
لارتباطه به في الجملة فهي اعم من المقدمة بمعنى ما يتوقف
امور
عليه الشروع اما مطلقا او على وجه كلما كان البصيرة ووفور
الرغبة في تحصيله واما المقدمة بمعنى ما يتعين في تحصيل العلم
فهي اخص من المبادي وقد يطلقون المبادي على ما يعدونه
جزءا من العلوم في قولهم اجزاء العلوم ثلثة الموضوعات
اي ما يبحث فيها والمبادي والمسائل ويريدون
بها حدود الموضوعات واجزائها واعراضها والمقدمات
البينة والمبينة بهذا المبادي في علم اخر يتركب منها الادلة

الادلة المستعملة في العلوم لاثبات مسائله وقد تطلق على
ما يتوقف عليه الشيء ذاتا او تصورا او شروعا وبهذا اعم مما
يعد جزءا من العلوم ايضا ومنها معرفة الغاية وتصوره بوجه
ما او برسمه وتطلق على معنى اخص وهو المراد ههنا وهو ما لا يكون
مقصودا بالذات في الفن على معنى ان لا يكون معرفة احواله
والنظر فيه مقصودا اوليا في الفن لعدم ترتب غاية الفن
عليه بلا واسطة وان كانت المسائل المتعلقة بها مقصودة
اصليا من الفن لكون مسائل الفن كلها مقصودة بالذات
فيه كالكليات الخمس فان معرفة احوالها والنظر فيها ليست
مقصودة اصليا من المنطق كان لكل منهما مباد فكذلك
مقاصد كما قال ومقاصد وهي ما يكون النظر في احواله
والبحث عن اعراضه مقصودا اوليا في الفن لترتب غاية
الفن عليه بلا واسطة كالقول الشارح والحجة فان غاية
المنطق التي هي العصمة انما يترتب على معرفة احوالهما
اذ المقصود معرفة صحتهما وفسادهما لكونهما موصلين

بلا واسطة بخلاف الكليات والقضايا فان النظر فيهما انما هي
لكونهما سببين لهما فكان بهذا الاعتبار اقسام ذي اقسام الفن
اربعة المباديء والمقاصد فمبادي التصورات اي المبادي
الكائنة في جانب التصورات اي المباحث المتعلقة بالمعلومات
التصورية الكليات الخمس التي يتوقف [القول] الشارح الذي هو
مقصود بالذات عليها فاحد اقسام الفن المسائل الباحثة
عن الكليات الخمس واما المبادي فهي نفسها لا مباحثها كما
ظن ومقاصدها اي المقاصد في جانب التصورات القول الشارح
بل الاقوال الشارحة فاحد اقسامه ايضا المباحث المتعلقة
بالقول الشارح والمقاصد نفسه لا مباحثه ومبادي
التصديقات اي المبادي الكائنة في جانب التصديقات
اي المباحث المتعلقة بالمعلومات التصديقية القضايا
بانواعها واحكامها اي انعكاس ونقيض ونحو ولوازم الشرطيات
وسميت بها احكام القضايا لانها يحكم على القضايا باحكام
باعتبارها فيقال القضية الموجبة الكلية تنعكس موجبة

موجبة جزئية ولا يقال القضية الموجبة الجزئية تنعكس موجبة
الكلية وان صح ذلك وانما افردها بالذكر مع اندراجها
في القضايا لانهم لو كانوا يجعلون الاحكام في باب مقابل
باب القضايا ولما جعلها هنا المناسبة اراد التنبيه
على ذلك فلم يكتف بذكر القضايا مع شمولها للاحكام
فاحد اقسام المباحث المتعلقة بالقضايا واحكامها اي
الموضوعات المذكورة في هذه المباحث وليس احكامها
موضوعات حقيقية لشيء من المباحث ومقاصدها
اي المقاصد في جانب التصديقات القياس سواء
بحسب الصورة والمادة لا القياس من حيث الصورة
اذ القياس مطلقا مقصود بالذات في الفن وتنظر في اجزائها
بخلاف الاعتبارين الاول وبالذات واعادة مظهرا في قوله
نحو القياس الشرطية بان القياس هيهنا هو القياس
من حيث الصورة فلا ضير فيه لكونه معرفة فان الغالب فيه ارادة
الاول بعينه وان كان قد يعدل عنه كثيرا ولا تجعله في وهمك

ثم كيف يصح ان يراد بالثاني غير الاول وقد قسم الثاني الى الصناعات
الخمس التي هي اقسام القياس من حيث المادة لانا نقول هي من اقسام
مطلق القياس ايضا وما قيل من ان احوال القياس من حيث
الصورة لكثرتها جدير بان يجعل وحدها مقاصد كانها
بحث القياس كلها او كلا ربما فهمنا من معنى المبادي
والمقاصد وبيان المراد من العبارة الفصيحة ههنا
ظهر ان ما اورده بعض من تصدى لشرح الكتاب فبعيد
عن الحق ومنحرف عن سمت الصواب وان قرب مما ذكرنا
تارة لكنه بعد عنه اخرى بمراحل ولا تتبع الهوى بعد
ما جاءك الحق فالحق احق بالاتباع وان كان المسلك المنظور
اتساع فلنقتصر على هذا القدر مصليا على خير البشر
ولولا تراكم العلائق وتلاطم العوائق لشرحت الكتاب عن آخره
ورفعت الحجاب وميزت القشر عن اللباب على ان هم المحصلين
متقاعدة وعزائمهم متقاصرة حامدا لله ومصليا على
رسول الله تمت الكتاب بعون الله الملك الوهاب تمام



يمنع نفس تصور مفهومه عن ذلك كزيد
عن وقوع الشركة كالانسان واما جزئي وهو الذي
والكلي اما ذاتي وهو الذي يدخل في حقيقة جزئياته
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس واما عرضي
وهو الذي يخالفه كالضاحك بالنسبة الى الانسان

و الذاتي اما مقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة

المنطق

آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر والنظر

موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الشيخ الامام العلامة افضل المتأخرين قدوة الحكماء الراسخين اثير
الدين الابهري طيب الله ثراه وجعل الجنة مثواه نحمد الله على توفيقه
ونسأله هداية طريقه والهام الحق بتحقيقه ونصلي على محمد وآله
وصحبه وعترته اجمعين اما بعد فهذه رسالة في المنطق اوردنا
فيها ما يجب استحضاره لمن يبتدئ في شيء من العلوم مستعينا
بالله تعالى انه مفيض الخير والجود ايساغوجي اللفظ الدال
بالوضع يدل على تمام ما وضع له بالمطابقة وعلى جزئه
بالتضمن ان كان له جزء وعلى ما يلازمه في الذهن بالالتزام
كالانسان فانه يدل على الحيوان الناطق بالمطابقة وعلى احدهما
بالتضمن وعلى قابل العلم وصنعة الكتابة بالالتزام ثم اللفظ
اما مفرد وهو الذي لا يراد بالجزء منه دلالة على جزء معناه
كالانسان واما مؤلف وهو الذي لا يكون كذلك الحجارة
كرامي

والمفرد

هداية هي الدلالة على ما يوصل الى المطلوب وقيل هي الدلالة الموصلة الى المطلوب
سعد الدين

عطف على تمام ما وضع

والمفرد اما كلي وهو الذي لا يمنع نفس تصور مفهومه عن
وقوع الشركة كالانسان واما جزئي وهو الذي يمنع نفس
تصور مفهومه عن ذلك كزيد والكلي اما ذاتي وهو الذي
يدخل في حقيقة جزئياته كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس واما عرضي وهو الذي يخالفه كالضاحك
بالنسبة الى الانسان والذاتي اما مقول في جواب ما هو
بحسب الشركة المحضة كالحيوان بالنسبة الى الانسان
والفرس وهو الجنس ويرسم بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين
بالحقائق في جواب ما هو واما مقول في جواب ما هو
بحسب الشركة والخصوصية معا كالانسان بالنسبة الى زيد
وعمرو وغيرهما وهو النوع ويرسم بانه كلي مقول على
كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة في جواب ما هو
واما غير مقول في جواب ما هو بل مقول في جواب اي شيء
هو في ذاته وهو الذي يميز الشيء عما يشاركه في الجنس
كالناطق بالنسبة الى الانسان وهو الفصل ويرسم بانه

بين كثيرين صح

كلي يقال على الشيء في جواب اي شيء هو في ذاته واما العرضي فاما ان
ان يمتنع انفكاكه عن الماهية وهو العرضي اللازم او لا يمتنع
وهو العرض المفارق وكل واحد منهما ان يختص بحقيقة واحدة
فقط فهو لاعرضا واما ان يعم حقايق مختلفة فوق حقيقة
واحدة وهو العرض العام كالمتنفس بالقوة او بالفعل
بالنسبة الى الانسان وغيره من الحيوانات ويرسم بانه كلي يقال
على ما تحت حقايق مختلفة قولا عرضيا القول الشارح الحد
قول دال على ماهية الشيء وهو الذي يتركب من جنس الشيء
وفصله القريبين كالحيوان الناطق بالنسبة الى الانسان
وهو الحد التام والحد الناقص وهو الذي يتركب من جنس
البعيد وفصله القريب كالجسم الناطق بالنسبة الى الانسان
والرسم التام وهو الذي يتركب من جنس الشيء القريب وخاصة
لازمة كالحيوان الضاحك في تعريف الانسان والرسم الناقص
وهو الذي يتركب من عرضيات تختص جملتها بحقيقة واحدة
كقولنا في تعريف الانسان انه ماش على قدميه عريض الاظفار

باد البشرة

باد البشرة مستقيم القامة ضحاك بالطبع القضايا القضية
قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب وهي اما حملية
كقولنا زيد كاتب واما شرطية متصلة كقولنا ان كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما شرطية منفصلة كقولنا
العدد اما ان يكون زوجا او فردا والجزء الاول من الحملية
يسمى موضوعا والثاني محمولا والجزء الاول من الشرطية
يسمى مقدما والثاني تاليا والقضية اما موجبة كقولنا
زيد كاتب واما سالبة كقولنا زيد ليس بكاتب وكل واحد
منهما اما مخصوصة كما ذكرنا او كلية مسورة كقولنا كل
انسان كاتب ولا شيء من الانسان بكاتب واما جزئية
مسورة كقولنا بعض الانسان كاتب وبعض الانسان
ليس بكاتب واما ان لا يكون كذلك يسمى مهملة كقولنا
ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما اتفاقية
كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق واما
المنفصلة اما حقيقية كقولنا العدد اما زوج او فرد وهي

مانعة الجمع والخلو معا واما مانعة الجمع فقط كقولنا هذا
الشيء اما حجر او شجر واما مانعة الخلو فقط كقولنا زيد
اما ان يكون في البحر واما ان يغرق وقد تكون المنفصلة
ذوات اجزاء كقولنا العدد اما زائد او ناقص او مساو والتناقض
وهو اختلاف القضيتين بالايجاب والسلب بحيث
يقتضي لذاته ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة
كقولنا زيد كاتب زيد ليس بكاتب ولا يتحقق ذلك الا بعد
اتفاقهما في الموضوع والمحمول والزمان والمكان
والاضافة والقوة والفعل والجزء والكل والشرط
ونقيض الموجبة الكلية انما هي السالبة الجزئية ونقيض
السالبة الكلية انما هي الموجبة الجزئية كقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان ولا شيء من الانسان
بحيوان وبعض الانسان حيوان في المحصورات لا يتحقق
التناقض فيها الا في اختلافهما في الكلية والجزئية لان
الكليتين قد تكذبان كقولنا كل انسان كاتب ولا شيء

من الانسان

من الانسان بكاتب والجزئيتان قد يصدقان كقولنا بعض الانسان
كاتب وبعض الانسان ليس بكاتب العكس هو ان يصير الموضوع
محمولا والمحمول موضوعا مع بقاء السلب والايجاب
بحاله والتصديق والتكذيب بحاله والموجبة الكلية لا
تنعكس كلية اذ يصدق قولنا كل انسان حيوان ولم يصدق
كل حيوان انسان بل تنعكس جزئية لانا اذا قلنا كل انسان
حيوان فانا نجد شيئا معينا موصوفا بالانسان والحيوان
فيكون بعض الحيوان انسانا والموجبة الجزئية ايضا تنعكس
موجبة جزئية بهذه الحجة والسالبة الكلية تنعكس سالبة
كلية وذلك بين بنفسه فانه اذا صدق لا شيء من الانسان
بحجر يصدق لا شيء من الحجر بانسان والسالبة الجزئية لا عكس
لها لزوما لانه يصدق بعض الحيوان ليس بانسان ولا يصدق
عكسه القياس هو قول مؤلف من اقوال متى سلمت
لزم عنها لذاتها قول اخر وهو اما اقتراني كقولنا كل
جسم مؤلف وكل مؤلف محدث فكل جسم محدث

واما الاستثنائي كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود
لكن الشمس طالعة فالنهار موجود لكن النهار ليس بموجود
فالشمس ليست بطالعة المكرر بين مقدمتي القياس
يسمى حدا اوسط وموضوع المطلوب يسمى حدا اصغر
ومحموله يسمى حدا اكبر والمقدمة التي فيها الاصغر يسمى
صغرى والتي فيها الاكبر يسمى كبرى وهيئة التاليف من
الصغرى والكبرى يسمى شكلا والاشكال اربعة لان الحد
الاوسط ان كان محمولا في الصغرى وموضوعا في الكبرى
فهو الشكل اول وان كان بالعكس فهو الرابع وان كان
موضوعا فيهما فهو الثالث او محمولا فيهما فهو الثاني
فهذه هي الاشكال الاربعة المذكورة كتب في المنطق و
الشكل الرابع منها بعيد عن الطبع جدا والذي له عقل
سليم وطبع مستقيم لا يحتاج الى رد الثاني الى الاول
وانما ينتج الثاني عند اختلاف المقدمتين بالايجاب
والسلب والشكل الاول هو الذي يجعل معيارا العلوم

فنورده

فنورده هنها ليجعل دستورا ويستخرج منه المطلوبة
وشرطه ايجاب الصغرى وكلية الكبرى وفعلية الصغرى
وضروب المنتج اربعة الضرب الاول كقولنا كل جسم
مؤلف وكل مؤلف محدث والثاني كقولنا كل جسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم فلا شيء من الجسم بقديم و
الثالث كقولنا بعض الجسم مؤلف وكل مؤلف حادث
فبعض الجسم حادث والرابع كقولنا بعض الجسم مؤلف
ولا شيء من المؤلف بقديم فبعض الجسم ليس بقديم
والقياس الاقتراني اما من حمليتين كما مر واما من متصلتين
كقولنا ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما
كان النهار موجودا فالارض مضيئة ينتج ان كانت الشمس
طالعة فالارض مضيئة واما من منفصلتين كقولنا كل
عدد فهو اما زوج او فرد وكل زوج اما زوج الزوج
او زوج الفرد واما من حملية ومتصلة كقولنا كلما كان
هذا الشيء انسان فهو حيوان وكل حيوان جسم ينتج كلما كان

هذا الشيء انسانا فهو جسم واما من حملية ومنفصلة كقولنا
العدد اما زوج واما فرد وكل زوج فهو منقسم بمتساويين
ينتج كل عدد اما فرد واما منقسم بمتساويين واما من متصلة
ومنفصلة كقولنا كلما كان انسانا فهو حيوانا وكل حيوان
فهو اما ابيض او اسود وينتج كلما كان هذا انسانا فهو
ابيض او اسود واما القياس الاستثنائي فالشرطية
الموضوعة فيه ان كانت متصلة فاستثناء عين
المقدم ينتج عين التالي كقولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان لكنه انسان فهو حيوان واستثناء نقيض
التالي ينتج نقيض المقدم كقولنا ان كان هذا انسانا
فهو حيوان لكنه ليس بحيوان فلا يكون انسانا وان
كانت منفصلة فاستثناء عين احد الجزئين ينتج
نقيض الاخر فاستثناء نقيض احدهما ينتج عين الاخر
كقولنا كل عدد اما زوج واما فرد لكنه زوج فهو
ليس بفرد لكنه فرد فهو ليس بزوج لكنه ليس بزوج

فهو فرد

فهو فرد لكنه ليس بفرد فهو زوج البرهان وهو قياس
مؤلف من مقدمات يقينية لانتاج اليقيني واليقينيات
ستة اقسام احدها اوليات كقولنا الواحد نصف
الاثنين والكل اعظم من الجزء ومشاهدات كقولنا
الشمس مشرقة والنار محرقة ومجربات كقولنا
السقمونيا مسهل الصفراء وحدسيات كقولنا
نور القمر مستفاد من الشمس ومتواترات كقولنا
محمد عليه السلام ادعى النبوة واظهر المعجزة على يده
وقضايا قياساتها معها كقولنا الاربعة زوج بسبب
وسط حاضر في الذهن وهو انقسام بمتساويين
والجدل قياس مؤلف من مقدمات مشهورة
وهو قياس مؤلف من مقدمات مقبولة عن
شخص معتقد فيه او مظنونة والشعر قياس مؤلف
من مقدمات تنبسط منها النفس او تنقبض
والمغالطة قياس مؤلف من مقدمات

شبيهه بالحق مشهورة او من

مقدمات وهمية كاذبة

والعمدة هو البرهان

لا غير ولكن

هذا آخر

الرسالة

في المنطق

تمت

تمام



